ثالثا: الإقتراب النظمي أو النسقي

يندرج اقتراب تحليل النظم تحت مظلة التوجهات السلوكية التي سعت إلى اقتفاء مناهج العلوم الطبيعية !التي حققت انجازات مشرفة في ميادينها،وقد استمد الإقتراب النظمي فكرته الأساسية من "النظرية العامة للنظم " التي يرى أصحابها أنها قابلة للتطبيق على جميع الظواهر الطبيعية الميكانيكية والبيولوجية وحتى النظم الإجتماعية بالمعنى الواسع، ويرجع الفضل في ارساء قواعد هذه النظرية وتطويرها إلى الباحث" Bertalanffy" ترتكز هذه النظرية على افتراض مفاده "النظام المفتوح" الذي ينظر إلى ظواهر الكون الحية على أنها نظم مفتوحة تتميز بوجود علاقات تبادلية مستمرة بينها وبين البيئة التي توجد فيها، وهذا بعكس التفكير الفزيائي الكلاسيكي التي غلبت عليه فكرة النظام المغلق.[1]

أ-تحليل النظم عند "دافيد أيستون"David Easton ": يعود الفضل إلى عالم السياسة الإمريكي دافيد ايستون " في ادخال التحليل النظمي لعلم السياسية، حيث أخذ النظرية العامة للنظم الموجودة في حقول معرفية أخرى وقام بملئها بالمحتوى السياسي، إذ استعمل مفهوم النظام في الدراسات السياسية وعرف النظام السياسي على أنه" تلك الظواهر التي تكون في مجموعها نظاما هو في الحقيقة جزء من من مجموع النظام الإجتماعي ولكنه تفرع عنه بقصد البحث والتحليل...[2]

عمل ايستون على تطوير هذا الإقتراب عبر مراحل كانت بدايتها سنة 1953 حين نشر كتابه تحت عنوان النظام السياسي Political System" وتبع ذلك بمقالة سنة 1956، اسهمت في توضيح أفكاره، ثم جاء كتابة Analysis of Political life" سنة 1965، أكثر توضيحا للنظام السياسي وطرق عمله ومكوناته صور ايستون الحياة السياسية بأنها بنية كلية تتكون من بنيتين هما:

1-النظام: يرى ايستون من المفيد أن ننظر إلى الحياة السياسية على أنها نظام سلوكي أو نظام من السلوك.

البيئة المحيطة: وتعني كل ما هو خارج النظام السياسي يؤثر فيه ويتأثر به وقسمها إلى بيئة داخلية، تشمل الأنساق الداخلية مثل الإقتصاد والثقافة والبناء الإجتماعي...وتمثل مصدرا للضغوط والتأثيرات المتعددة.وبيئة خارجية وتشمل الأنساق السياسية والإقتصادية والثقافية الدولية.

ثم انتقل إلى تحديد وظيفة الجهاز السياسي المثمثلة في بث القيم بثا سلطويا على مستوى المجتمع الكلي، أي ترجمة قيم المجتمع في صورة قواعد عمل ولوائح وقوانين، وهي ملزمة بالإكراه المادي المشروع عند الضرورة. ويرى أن عملية

[1] محمد شلبي، مرجع سابق، ص 130.

[2] زاهي بشير المغربي، مرجع سابق، ص147.

بث القيم تتحقق في ثنايا مجموعة مركبة من عمليات شبه ميكانيكية تمر بها مدخلات النظام السياسي ومخرجاته وبها تصدر القرارات.

يقصد بالقيم Values مجموع الحاجات المادية والمعنوية لأفراد المجتمع، وهي بطبيعتها نادرة ولذا فالتخصيص هو تلك القرارات والأنشطة التي توزع وتهب وتحجز أو تمنع القيم في المجتمع. وتكون هذه التخصيصات الزامية عندما تقبل هذه القرارات على أنها ملزمة، مهما اختلف سبب القبول سواء كان احساس الفرد أو الجماعة بشرعيتها، أو بدافع المصلحة الشخصية أو بسبب فرضها بالقوة والقسر المادي.

وقد استخدم دافيد "ايستون" مجموعة من المفاهيم في تحليل النظام السياسي وهي:

1-المدخلات Inputs: يطلق استون اسم المدخلات على التغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة بالنظام السياسي والتي تؤثر فيه، وهذه التغيرات تتكون من عنصري المطالب Demand والتأييد Support.

أ-المطالب: تمثل المطالب والحاجات والتفضيلات المختلفة لأفراد المجتمع، الداخلة للنظام السياسي، وتعتبر واحدة من أبرز مصادر الضغط، حيث أنه من الممكن أن تمثل المطالب خطرا محتملا على بقاء أي نوع من أنواع الأنظمة. يعرفها "دافيد ايستون" بأنها "التعبير عن الرأي من قبل الموجودين في النظام اتجاه القائمين بالتخصيص السلطوي بشأن قضية ما، قد يتم اتخاذ اللازم أو عدم اتخاذ اللازم من قبل المسؤولين عنها."[3] وقد تكون المطالب ضيقة ومحددة وبسيطة وموجهة بشكل مباشر.كالمطالبة ببناء مشاريع معينة، أو زيادة في الأجور...وقد تكون مطالب معقدة وغامضة وعامة مثل المطالبة بأداء حكومي أفضل أو تطبيق العدالة الإجتماعية أو المساواة بين الجنسين...، وحسب "ايستون" توجد في كل مجتمع بنى معينة تعمل على تنظيم حجم وتعدد المطالب مثل الأحزاب السياسية، الجماعات المصلحية، قادةالرأي العام، وإلى جانب هذه البنى المنظمة للمطالب فإنه توجد بعض القيود الثقافية والإجتماعية التي تعدل وتحدد من حجم ونوع المطالب التي قد تأتي من البيئة المحيطة.[4]

ب-التأييد أو الولاء: يعتمد استمرار النظام على ضمان حد أدنى من التأييد والولاء، وإذا نقص التأييد عن الحد الأدنى المطلوب بات النظام في خطر. هذا التأييد يمكن أن يكون عاما وهو نتاج عملية التنشئة السياسية التي تؤكد على معاني الوطنية والولاء للقيادة والدستور والدولة، ويمكن أن يكون خاص وهو التأييد الذي يحصل عليه النظام

[3] مي مجيب، **إعادة قراءة ايستون: قدرة نظرية تحليل النظم على التجدد**، مجلة دراسات، المجلد الثاني والعشرين، العدد 1، 2021، ص 135.

[4] محمد زاهي بشير الميغربي، مرجع سابق، ص 150.

مقابل ما يقدمه من منافع خاصة لأعضائه، أي أنه بمثابة الرضا الذي يشعر به الفرد حين يشعر أن مطالبه تحققت.[5] ويؤثر التأييد على عمل النظام من حيث ثلاث مداخل:[6]

-دون تأييد أصحاب السلطة داخل النظام لن يتم تحويل المطالب إلى مخرجات.

-من دون التأييد لن تتوفر الدرجة المقبولة من الإستقرار للقواعد والهياكل التي من خلالها يتم تحويل المطالب إلى مخرجات، وهي المهمة المخولة للنظام.

-تأييد مطلوب لتحقيق الحد الأدنى للتماسك بين أعضاء النظام.

بناء على ما فإن التأييد يتكون من ثلاث عناصر هي: أصحاب السلطة، النظام، والمجتمع السياسي.

2-عملية التحويل Conversion: هو مجموعة النشاطات والتفاعلات التي يقوم بها النظام ويحول عن طريقها مدخلاته المتمثلة في المطالب والمساندة والموارد إلى مخرجات (قرارات، سياسات، أفعال).

وتتم عملية التحويل داخل أبنية النظام السياسي وتتولاها أجهزته المختلفة، حيث تقوم بعملية التصفية والترتيب والتقديم والتأخير للمطالب حسب الأهمية.

3-المخرجات Outputs: تمثل المخرجات لدى "ايستون" استجابات النظام السياسي للمطالب الفعلية أو المتوقعة التي تأتيه من البيئة الداخلية والخارجية، وتصدر الاستجابات في شكل قرارات وأفعال معينة، وهذه المخرجات قد تكون ايجابية وخاصة عندما تمثل الوفاء بالمطالب، وقد تكون رمزية وتتمثل في الوعود والعروض العسكرية وإثارة مشاعر الخوف من وجود تهديد خارجي وانقسام داخلي، وقد تكون سلبية وذلك حين تلجأ السلطة إلى الإرهاب والقسر كي تضمن الحفاظ على النظام السياسي.

إن قدرة النظام السياسي على الاستجابة للمطالب المتعددة هي الركيزة الأساسية التي يراها "ايستون" كضمان لإستمراريته وديمومته، ولكن المشكلة التي تواجه كل النظم السياسية هي عدم قدرتها على الإستجابة وتلبية كل المطالب التي يقدمها الأفراد والجماعات بحكم عامل الندرة والإمكانيات المتاحة، ولهذا فإن عدم قدرة السلطات أو رغبتها في تلبية مطالب الأفراد بنسب محددة ستؤدي إلى تآكل رصيد التأييد الذي تم بناؤه بمخرجات وقرارات سابقة، ولذلك فإن حجم وكمية المطالب المختلفة من حيث نوعها ومحتواها وشدة المطالبة بها قد ترهق النظام

[5] ثامر كمال محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص58.

[6] مي مجيب، مرجع سابق، ص 140.

السياسي، ويقول "ايستون" أن جميع النظم السياسية لديها قدرات وامكانات محدودة لقبول وتحقيق المطالب، ولكن حدود وعتبة القدرة تختلف من نظام سياسي لآخر حسب نوعه وتركيبته وثقافته.[7]

4-التغذية الإسترجاعية Feed back: وهي تشير إلى تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي عن نتائج أفعاله، بمعنى مجمل الأفعال الإيجابية والسلبية النابعة من المحيط الخارجي للنظام والرامية إلى الرد على أفعال قرارات النظام، فالنظام عندما يترجم قراراته إلى أفعال ملموسة، تترك هذه الأفعال تأثيرات مختلفة النوعية في محيطه الخارجي، بدوره يعمل المحيط الخارجي على الرد عليها بشكل أو بآخر، وهكذا تستمر عملية الأخد والعطاء، وتكمن أهمية هذه العملية في أنها ضرورية لبقاء النظام، فعلى أساس الوعي بما حدث ويحدث بالنسبة للمدخلات تصبح السلطة قادرة على الإستجابة إما بالمضي في سلوكها السابق، أو تعديله أو التخلي عنه، إن التغذية الاسترجاعية أو العكسية الفعالة التي تتميز بأقصى ما يمكن من دقة وأقل ما يمكن من تأخير تضمن الإستجابة الفاعلة، وفي حالة غيابها يتعرض وجود النظام للخطر.[8]

***عمل النظام السياسي في شكله المبسط**: تأتي المطالب والتأييد إلى النظام السياسي من البيئة الداخلية والخارجية وذلك من خلال فتحة المدخلات فتقوم أجهزته الداخلية بمعالجتها ودراستها وتصفيتها ثم بعد ذلك تحولها إلى مخرجات في شكل قرارات وسياسات وأفعال مختلفة لتصطدم بقوى المجتمع الفعلية (الرسمية وغير رسمية) ويتفاعل معها إما بطريقة ايجابية (قبول القرارات)، أو بطريقة سلبية (رفض القرارات)، ومن ثمة فإن تلك القرارات تمر بعملية التغذية الإسترجاعية أو الإرجاع العكسي، لتتم عملية جمع المعلومات عن ردود الأفعال اتجاه تلك القرارات وتعود مرة أخرى إلى الجهاز السياسي عن طريق فتحة المدخلات التي يعتمدها كأساس لإتخاذ قرارات أخرى.

[7] محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق، ص153.

[8] تامر كمال محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 59.

الشكل رقم 1: نموذج مبسط لعمل النظام السياسي عند دافيد ايستون

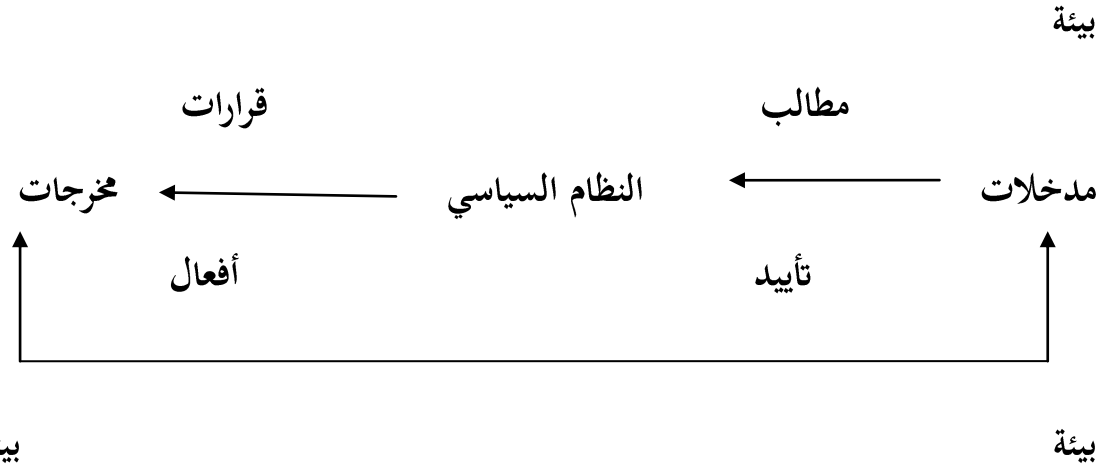

وكخلاصة لما سبق يمكن القول أن "ايستون" قدم من خلال من خلال مفهوم النسق تفسير لأمرين:

1-ديناميكية الحياة السياسية أي حركيتها المستمرة من خلال عمليات متفاعلة، فهي مجموعة من الأفعال وردود الأفعال في شكل مدخلات ومخرجات للجهاز السياسي، ومن ثمة استبعاد فكرة الثبات عن الحياة السياسية.

2-ميكانكية عملية صنع القرار السياسي على اعتبار أن القرار لا يتخذ بشكل تحكمي من جانب الجهاز السياسي، وإنما تشارك في صنعه القوى غير الرسمية.

وعلى الرغم من أن الإقتراب النسقي يقدم عددا من الميزات لتحليل النظم السياسية ووجه انتباه المحللين السياسيين إلى العلاقات المتشابكة والمعقدة بين الحياة السياسية والنظام الإجتماعي العام، ونبه إلى أن الظاهرة السياسية تمثل نظاما مترابطا ومتشابكا من أنماط السلوك، وأعاد التركيز إلى تحليل النظام السياسي ككل بدلا من تحليل أجزاء ومحددة منه أو من العوامل المؤثرة فيه فقط. إلا أنه يحتوي على نقاط ضعف أدت إلى توجيه انتقادات له من عدة جوانب:

إن عمومية وتجريدية المفاهيم الأساسية لهذا الإقتراب جعل من الصعب إيجاد تعريفات عملية وإجرائية محددة لهذه المفاهيم، وأدى إلى صعوبة اختبار الفرضيات الأساسية التي يقدمها المدخل.فمثلا " دافيد ايستون" يرى أنه إذا لم تتم مواجهة الضغوط على النظام السياسي التي تنتج عن المطالب البيئية بنوع من التأييد العام وبمجموعة من القرارات والأفعال فإن هذه الضغوط ستؤدي إلى انهيار وتفسخ النظام، ولكن ولكي نتمكن من اختبار هذه الفرضية والتأكد من عدم وجود ما ينفيها فإن يجب أن تتوفر لدينا القدرة على قياس حجم الضغط الناتج عن

المطالب وأن نستطيع تحديد بدقة العتبة التي توضح كمية الضغوط التي سيؤدي تجاوزها إلى انهيار النظام، ولكن "ايستون" لا يقدم لنا وسائل لقياس درجات وحدود هذه الضغوط وأنواعها.[9]

كما أن اهتمام هذا الإقتراب ينصب على مقومات النظام وطرق دعمه، وليس على عوامل تغييره وتطويره، فهو يكشف عن عناصر الإستمرار والإستقرار في النظام دون أن يستطيع تفسير كيف ولماذا يتطور النظام من وضع إلى آخر.

النظر إلى الحياة السياسية نظرة ميكانيكية تبسيطية تتجاهل تعقيداتها وخصائصها المميزة، كما يتجاهل التاريخ، علما أن الظاهرة السياسية لها امتدادات تاريخية.

جعل " إيستون" من عملية التحويل التي يقوم بها النظام عملية محايدة، بحيث إن المدخلات تأتي دائما من البيئة، وأن النظام يقوم فقط بتحويلها إلى مخرجات دونما تدخل.وقد قدم "William Powers" نموذجا مطورا لنموذج " دافيد ايستون" أدخل بمقتضاه تعديلا على عملية التحويل، إذ اعتبر أن الأهداف الداخلية للنظام تقوم بدور في أي ايجاد مدخلات للنظان نابعة من ذاته، وهذه الأهداف قد تكون متعلقة ببنية أو الهيكل النظام، أي أهداف هيكلية، وقد تكون مرتبطة بتطوير برنامج النظام، وقد تكون موقفية يتم تحديدها طبقا للموقف الذي فيه النظام، وهذه الأنواع الثلاثة تسهم في ايجاد مدخلات جديدة للنظام غير نابعة من البيئة بل قد تتعارض معها وتقوم بتعديلها وتكييفها.[10]

[9] زاهي بشير محمد المغيربي، مرجع سابق، ص 154.

[10] نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص 265.